د. بسام أبو عبد الله

بيان المعارضة التركية.. انكشاف صراع المشاريع الدولية!

أخيراً، وبعد طول انتظار أطلقت المعارضة التركية برنامجها الانتخابي يوم الإثنين في الثلاثين من شهر كانون الثاني الماضي، من غرفة تجارة أنقرة، وذلك قبل أشهر من موعد إجراء الانتخابات الرئاسية، والبرلمانية الحاسمة التي من المقرر إقامتها في ١٤ أيار القادم.

كي يعرف المتابعون والمهتمون من هي أطراف المعارضة التركية أو ما اتفق على تسميته بـ«الطاولة السداسية»، فهؤلاء هم:

- حزب الشعب الجمهوري وزعيمه كمال كيلتشدار أوغلو، وهو علماني أتاتوركي.
- الحزب الجيد بزعامة ميرال أقشنير، ذات توجه قومي يميني، وانشقت عن حزب الحركة القومية شريك أردوغان في الحكومة.
- حزب السعادة بزعامة تمل كرم الله أوغلو، وهو إسلامي محافظ، ويعاني من معارضة داخلية بزعامة د. مصطفى كامالاك، وهذا زار سورية عام ٢٠١٢، إضافة لوجود اتجاه آخر خارج حزبه يقوده فاتح أربكان نجل زعيم الإسلام السياسي التقليدي نجم الدين أربكان تحت اسم «حزب الرفاه من جديد».
- حزب الديمقراطية والتقدم بزعامة علي باباجان، الذي انشق عن حزب العدالة والتنمية، وشغل سابقاً مناصب وزير الخارجية، وزير الاقتصاد، وزير شؤون الاتحاد الأوروبي في حكومات أردوغان.
- حزب المستقبل، بزعامة أحمد داود أوغلو، وكان يشغل مناصب وزير الخارجية ورئيس الوزراء، ورئيس حزب العدالة والتنمية، قبل طرده من الحزب الحاكم.
- الحزب الديمقراطي بزعامة غولتكين أويصال، وهو حزب ضعيف وواجهة سياسية ليس إلا، وبدأ كامتداد لتانسو تشيللر التي تقف الآن في صف الحكومة.

الواضح أنه لا نقاط تقاطع إيديولوجية بين هذه الأحزاب، ونقطة التقاطع الوحيدة هي الإطاحة باردوغان تلاقياً مع ما أعلنه الرئيس الأميركي جو بايدن قبل سنوات.

تحتوي خريطة الطريق للمعارضة التركية نقاطاً لافتة تؤكد ما ذهبنا إليه أعلاه، ومنها:

- إعادة تفعيل دور البرلمان التركي بشكل أكبر مما هو عليه الآن في ظل النظام الرئاسي القائم، ومنحه سلطة الانسحاب من الاتفاقيات الدولية، وأخذ إذنه قبل إغلاق أي حزب سياسي.
- إعادة تفعيل منصب رئيس الوزراء، والحد من دور رئيس الجمهورية الذي لن ينتخب إلا لمرة واحدة، ولمدة سبع سنوات، وتخفيض العتبة الانتخابية لدخول البرلمان التركي إلى ٣ بالمئة فقط، ما سيفسح المجال للأحزاب الصغيرة بدخوله.

كما أشار بيان المعارضة إلى العودة لقصر تشانقايا بدلاً من القصر الرئاسي الحالي بالنسبة للرئيس القادم، وتحويل المقار الرئاسية لخدمة الشعب.

تخفيف قبضة الحكومة المركزية على الحكومات المحلية، وهو ما يتفق مع الطروحات الغربية بشأن مشروع الفدرلة في المنطقة!

وفي حين أن البرنامج الاقتصادي للمعارضة قد لا يختلف كثيراً عما طبقته الحكومات التركية المتعاقبة منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢، لكن البصمة الأوضح لاتجاه المعارضة التركية يظهر بوضوح فيما يخص السياسة الخارجية إذ يؤكد بيانهم على:

× الارتباط الوثيق مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأميركية، وحلف الناتو، والعودة لطرح مسألة انضمام تركيا للاتحاد التي لا تزال تقف على أبوابه منذ عقود من الزمن، واللافت هنا أنهم يطرحون العودة لمشروع طائرات F 35، الذي أخرجت منه تركيا بسبب حيازتها أنظمة دفاع جوي روسية إس ٤٠٠، وبالرغم من استخدام مصطلحات مواربة في البيان مثل علاقات متوازنة مع أميركا، وتعاون على أسس عقلانية مع الناتو، لكن هذه العبارات لا تخفي لون وهوية المعارضة.

× بالنسبة لروسيا فإن المعارضة تتحدث عن تقوية العلاقات معها، وجعلها مؤسساتية، أي إسقاط العلاقات الخاصة بين أردوغان وبوتين، والعودة بالعلاقات إلى نمط عادي مع أي دولة، والأمر كذلك بالنسبة للصين وإيران.

× بالطبع البيان أشار للعبارات التقليدية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وإنهاء السياسات الخارجية على أساس الإيديولوجيا، على الرغم من أن أحمد داود أوغلو أحد أقطاب المعارضة الآن، هو صاحب نظرية مذهبة السياسة الخارجية التركية، وتطوير السلام والاستقرار والتعاون مع دول الجوار.

× جرت الإشارة إلى البدء بإرساء السلام في سورية، والعمل على حماية وحدة أراضيها، ودعم قرارات الأمم المتحدة، وعلى رأسها القرار ٢٢٥٤، والسعي لإنهاء معاناة الشعب السوري عبر إطلاق حوار مع السلطة في دمشق، وكل الأطراف الأخرى التي تمثل فئات من الشعب عدا الجماعات الإرهابية.

× إعادة الدور لوزارة الخارجية التركية في صنع السياسات وقيادتها، وخاصة بعد أن أصبحت تدار في القصر الرئاسي التركي.

بيان المعارضة التركية جاء في ٢٤٤ صفحة وحوالي ٧٥ عنواناً، و٢٣٠٠ وعد انتخابي، ومن الصعب في مقال استعراض ما ورد فيه، وما عرضته هو أبرز وأهم النقاط التي قد تهمنا، ولكن الأكثر أهمية هو قراءة ما بين السطور بعيداً عن العبارات المنمقة والتقليدية، والوعود الانتخابية، وسأقدم هنا رأيي الشخصي في هذا البيان بالمختصر المفيد:

١- البيان فيه بصمات أميركية أوروبية واضحة، وفيه تأكيد بما يخدم المشاريع الأطلسية بوضوح شديد مثل الفدرلة، العودة لنظام سياسي يمكن التحكم به عبر البرلمان، وإضافة أحزاب صغيرة له، إضعاف موقع الرئيس، وتقوية مراكز أخرى مثل البرلمان ووزارة الخارجية التي يطمح أحمد داود أوغلو لاستلامها، التأكيد على العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وأميركا والناتو كأولوية مطلقة لتركيا.

٢- هناك تحالف سري غير معلن بين أطراف المعارضة التركية، وجماعة فتح الله غولن الذين تمت تصفية أذرعهم داخل مؤسسات الدولة التركية بعد محاولة الانقلاب في ١٥ تموز ٢٠١٦، وغولن هو رجل الـ«سي آي إيه» الخطير الذي مازال مقيماً في ولاية بنسلفانيا الأميركية، وترفض واشنطن تسليمه لأنقرة، وقد أطلقت المعارضة وعوداً بإنهاء الاعتقالات لأعضاء الجماعة، وإطلاق سراحهم بعد المحاكمات العادلة، وإنهاء العمل بقوانين الطوارئ ومراسيمها، وينطبق الأمر على العناصر المشتبه بارتباطهم بمنظمة حزب العمال الكردستاني المحظورة في تركيا، والمصنفة إرهابية.

٣- لا توجد أي إشارة مميزة للعلاقات مع روسيا والصين وإيران، سوى أنها ستتحول لعلاقات مؤسساتية، الأمر الذي تعني ترجمته بلغة واضحة أنه لن تكون العلاقات مميزة مع هذه الدول، وقد تلتزم تركيا بالعقوبات المفروضة أميركياً، كما ستنتهي العلاقات العسكرية، والتعاون القائم بين البلدين في مختلف المجالات، وهو ما قد يفسر الدعم الذي تقدمه موسكو، وطهران علنية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الانتخابات القادمة.

٤- بالنسبة لسورية: صحيح أن العبارات الواردة في البيان قد يجدها البعض جيدة مثل: تطبيع العلاقات، ووحدة الأراضي، وسيادة الدولة السورية، وحل مسألة اللاجئين، لكن ذلك لم يتضمن أي وضوح تجاه مسائل مثل:

- الاحتلال الأميركي لجزء من الأراضي السورية.
- إدانة مشروع «قسد» الانفصالي، واعتباره خطراً على البلدين.
- مكافحة الإرهاب الذي أشير بشأنه بعبارات فضفاضة تتحدث عن نهج يأخذ بالاعتبار الوثائق والقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن، والتعاون الأوروبي.

٥- السؤال الأهم الآن: إذن ما هو الفرق بين السلطة الحاكمة الآن في تركيا، والمعارضة؟

الحقيقة أن السلطة الحاكمة في تركيا برئاسة أردوغان خضعت إلى حدّ ما لضغوط الاتجاهات القومية، والوطنية في بعض القضايا إذ ذهبت نحو التعاون العميق مع روسيا وفقاً للمصالح المتبادلة، حيث إن حجم التبادل وصل إلى ٤٢ مليار دولار، وأيضاً مع الصين وإيران، وهي لم تلتزم بالعقوبات التي فرضتها واشنطن على هذه الدول، كما أنها سارت في مسار أستانا الخاص بالمسألة السورية بعيداً عن واشنطن، وتعمل الآن مع موسكو وطهران للتقارب مع دمشق ببطء، ولكن بقناعة لأن السياسات القديمة سقطت، ولم تعد تجدي نفعاً.

السلطة الحاكمة حالياً تلعب دوراً مهماً في المسألة الأوكرانية، وهي تشكل بالنسبة لموسكو رئة للهروب من العقوبات الاقتصادية الجائرة، وتتجه للعب دور مركز للغاز، ومركز للحبوب، ونقطة تقاطع مهمة في الكثير من الملفات.

أما ما يجب أن نفهمه بوضوح أن السياسات الداخلية لتركيا، صحيح أنها مهمة للناس مثل مستوى المعيشة، التضخم، البطالة... إلخ، لكن موقع تركيا وأهميتها، ودورها لا يتقرر من خلال السياسات الداخلية فقط، وإنما من خلال العلاقات والتوازنات مع القوى العظمى والإقليمية، ومن هنا تبرز أهمية المشاريع الدولية التي تتصارع داخل تركيا وعليها، وقد يكون ما أعلنه علي باباجان أوضح تعبير عن ذلك: «قلت إن الأمر سيكون صعباً، لكننا سننجح، وقد فعلنا ذلك، سينظرون أيضاً إلى نص «السياسات المشتركة» من أوروبا، ويقولون بإعجاب أحسنت تركيا «عفارم» تركيا».

هذا هو هدف المعارضة أن يقول الغرب لهم أحسنتم، ونحن راضون عنكم.

أحد الأصدقاء الأتراك قال لي هناك مثل تركي يقول: «إذا شاهدت الحيوانات المفترسة، مع الأليفة والوادعة تخرج معاً راكضة من الغابة، فاعلم يا صديقي أن ثمة حريقاً في الغابة»، وكلامه جاء تعبيراً عما يجمع أطراف المعارضة، فلا شيء سوى إضرام الحريق لمصلحة الأطلسي والغرب الجماعي، وما البدء بإغلاق القنصليات الأوروبية في المدن التركية البارحة، وتحذير السفارة الأميركية من عمليات إرهابية في أنقرة، والحشد العسكري الأطلسي في الجزر اليونانية قبالة السواحل التركية إلا رسائل بالنار قبل الانتخابات التركية دعماً للمعارضة، وتخويفاً للسلطة الحاكمة، ونعتقد أن استعجال موسكو لدفع مسار التقارب السوري التركي يأتي على خلفية استشعارها لمخاطر كبرى قادمة.

أعود للقول: الخيارات أمامنا كما ترون بين السيئ والأكثر سوءاً، ونحن نبحث عن مصالحنا بينهما.

تفجير إرهابي جديد استهدف الشرطة في درعا والاحتلال التركي اعتدى على محيط عين عيسى

الجيش يواصل تكثيف ضرباته لـ«النصرة»

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

واصل الجيش العربي السوري أمس تكثيف ضرباته ضد الإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد»، على حين شنت قوات الاحتلال التركي عدواناً على محيط الصوامع في بلدة عين عيسى بريف الرقة الشمالي، على حين أصيب ستة عناصر من قوى الأمن الداخلي بسبب اعتداء إرهابي جديد استهدفهم في ريف درعا.

وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة في قطاع ريف حماة الشمالي الغربي من منطقة «خفض التصعيد»، دكت بالمدفعية الثقيلة مواقع الإرهابيين في السرمانية وخربة الناقوس والعنكاوي بسهل الغاب الشمالي الغربي، على حين دكت الوحدات العاملة في قطاع ريف إدلب، نقاط تمركز الإرهابيين في سفوهن وكنصفرة بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.

وأوضح المصدر أن استهداف الجيش الكثيف للمجموعات الإرهابية جاء بعدما صعدت الأخيرة إعتداءاتها في قطاع ريف إدلب، مستغلة الحالة الجوية التي تعم البلاد، باستهداف نقاط عسكرية بقذائف صاروخية.

وفي البادية الشرقية، فرضت وحدات من الجيش، الهدوء الحذر أمس في مختلف قطاعاتها، وذكر مصدر ميداني لـ«الوطن» أن وحدات الجيش كبدت خلال الأيام القليلة الماضية، تنظيم داعش الإرهابي خسائر كبيرة، خلال تمشيطها منطقة السخنة ببادية حمص الشرقية، وقطاعات ببادية دير الزور الغربية.

في المقابل، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن قوات الاحتلال التركي قصفت بالقذائف الصاروخية محيط الصوامع في بلدة عين عيسى في ريف الرقة الشمالي والتي تنتشر فيها نقاط عسكرية تابعة لقوات الجيش العربي السوري، و«قسد»، من دون ورود معلومات عن سقوط خسائر بشرية.

بدورها ذكرت وكالة «هاوار» الكردية، أن قوات الاحتلال التركي قصفت قرية صيدا واستراحة النخيل الواقعتين شرق ناحية عين عيسى، بالأسلحة الثقيلة، على حين أفادت المصادر الإعلامية بمقتل مسلح من ميليشيات «الجبهة الشامية» المنضوي في ما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي متأثراً بإصابته إثر استهدافه برصاصة قناصة في مدينة تادف بريف مدينة الباب شرق حلب.

جنوباً، نقلت وكالة «سانا» عن وزارة الداخلية قولها في بيان أمس: إنه «خلال تنفيذ عناصر قوى الأمن الداخلي مهامهم في حفظ الأمن والنظام بمحافظة درعا، استهدف إرهابيون مجهولون بعبوتين ناسفتين دورية شرطية على طريق المزيريب اليادودة بريف درعا».

وأوضحت، أن الاعتداء الإرهابي أدى إلى إصابة ستة عناصر بجروح متفاوتة، اثنتان منها خطيرة، وقد حضرت على الفور دوريات من مختلف الوحدات الشرطية في محافظة درعا، وتم إسعافهم إلى عدة مشاف.

وأشار البيان إلى أن التحقيقات مستمرة للتوصل إلى هوية الإرهابيين، واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

ويأتي هذا الاعتداء الإرهابي بعدما أصيب ١٥ عنصراً من قوى الأمن الداخلي بجروح الإثنين الماضي، بسبب استهداف حافلة تقلهم بعبوة ناسفة على طريق عام دمشق درعا.

حملة «قسد» أفضت إلى سرقة منازل المدينة.. وناشطون: هدفها لفت الانتباه الإعلامي والشعبي عن جرائمها

«تحالف واشنطن» يعمل على تجهيز قاعدة جديدة في الرقة!

«قسد» حاولت من خلال حملتها الأمنية التي أطلقتها في مدينة الرقة لفت الانتباه الإعلامي والشعبي عن الجريمة التي ارتكبها أحد قيادييها الشهر الماضي في المدينة بقتله امرأة حاملاً وابنتها (أ ف ب)

بينما تعمل قوات «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا بذريعة محاربة الإرهاب على تجهيز قاعدة عسكرية جديدة في المحافظة، كشفت تقارير أن ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، حاولت من خلال حملتها الأمنية التي أطلقتها في مدينة الرقة لفت الانتباه الإعلامي والشعبي عن الجريمة التي ارتكبها أحد قيادييها الشهر الماضي في المدينة بقتله امرأة حاملاً وابنتها.

وكشفت مصادر خاصة حسب موقع «أثر برس» الإلكتروني أن قوات «التحالف الدولي» تعمل على تجهيز قاعدة عسكرية جديدة في محافظة الرقة.

وأشارت المصادر إلى أن القاعدة التي يجري تجهيزها تقع عند المدخل الجنوبي لمدينة الرقة، وذلك بالقرب من جسر الرشيد الجديد. وتأتي هذه الخطوة بعد عودة قوات «التحالف» لتسيير دوريات عسكرية مشتركة مع «قسد» في مناطق من الرقة والحسكة، وذلك إثر تهديدات الإدارة التركية بشن عملية عسكرية جديدة في مناطق سيطرة «قسد» في الشمال السوري.

ووصفت المصادر القاعدة التي تقع على نهر الفرات قرب جسر الرشيد الجديد الذي يفصل مدينة الرقة عن ريفها بأنها تمثل نقطة مراقبة مُصغرة لقوات «التحالف»، مشيرة إلى أنها تضم ثكنات عسكرية مُصغرة ذات تحصينات قوية.

وربطت المصادر تزامن هذه الخطوة مع المساعي الروسية للعمل على التقارب ما بين الدولة السورية والإدارة التركية، الذي بدأت مفاعيله في الفترة الأخيرة بلقاءات على مستوى وزراء الدفاع في البلدين في موسكو إلى جانب وزير الدفاع الروسي.

وسرعت قوات «التحالف» مؤخراً من محاولاتها لتقويض هذا التقارب، من خلال تحركاتها في المناطق التي تحتلها في شمال وشمال شرق البلاد وإعادة تجهيز المزيد من القواعد العسكرية غير الشرعية هناك، خاصة مع نهايات العام الماضي، حيث عملت على العودة للوجود في الرقة من خلال إنشاء قواعد لها بعد أن أخلتها في العام ٢٠١٩.

في غضون ذلك، كشفت مواقع إلكترونية معارضة عن تسجيل العشرات من حالات السرقة من المنازل التي فُتِّشَت في مدينة الرقة وأريافها من مسلحي «قسد» خلال الساعات الـ٧٢ الماضية، مشيرة إلى أن السرقات هي مبالغ مالية بالعملات الأجنبية ومجوهرات وأجهزة إلكترونية.

والثلاثاء، فرضت الميليشيات حظر تجوال كاملاً في مدينة الرقة بحملة تفتيش واسعة النطاق في منازل المدنيين داخلها، بحثاً عن أسلحة ومطلوبين عقب حملة مشابهة جرت الأحد والإثنين الماضيين في مدينة الطبقة في ريف الرقة الغربي.

وسبق للميليشيات أن أعلنت في الخامس والعشرين من الشهر الماضي، عن إطلاق ما سمته حملة «الانتقام لشهداء الرقة»، في مناطق الرقة والطبقة وصرين وأريافها بريف حلب الشرقي، بإسناد ودعم من قوات «التحالف الدولي»، وذلك بعد نحو شهر من هجوم لخلايا تنظيم داعش الإرهابي على مركز لـ«الأسايش» الذراع الأمنية لـ«قسد» في الرقة، تسبب بمقتل ٦ مسلحين من الأخيرة.

ونقلت المواقع عن أحد النشطاء في ريف الرقة ويدعى إبراهيم. ع، تأكيده، أن «قسد تحاول من خلال هذه العملية لفت الانتباه الإعلامي والشعبي عن الجريمة التي ارتكبها أحد مسلحيها في منتصف الشهر الماضي في مدينة الرقة بقتله امرأة حاملاً وابنتها بدافع السرقة».

ولفت إبراهيم إلى أن عدداً كبيراً من الفلاحين تضرر بسبب الحصار الذي يُفرض على المدن مثل الطبقة والرقة، بسبب عدم قدرة هؤلاء الفلاحين على إدخال محاصيلهم إلى الأسواق.

وأشار إلى أن «قسد» فرضت حصاراً مطبقاً على مدينة الطبقة و«لم يعد أحد يستطيع الدخول إليها، حتى المرضى»، مضيفاً: «هناك استياء وغضب لدى أهالي المحافظة بسبب تجاوزات «قسد» بحقهم، وعدم مراعاة العديد من التقاليد في هذه المحافظة التي تحكم أهلها أعراف عشائرية، وتجاوزها يولّد غضباً واسعاً».

وكالات

رغم امتيازات اللاجئين في التعليم والصحة

صعوبات تواجه السوريين من حملة الشهادات من الجامعات المصرية في العمل

يواجه الطلاب السوريون اللاجئون في مصر والحاصلون على الشهادات الجامعية من الجامعات المصرية صعوبات كبيرة في تأمين فرص عمل بمجالاتهم الدراسية أو متابعة دراستهم في التعليم العالي، بسبب الرسوم «الباهظة» التي تفرضها الحكومة المصرية عليهم، وذلك على الرغم من الامتيازات التي منحتها الأخيرة للاجئين السوريين في التعليم والصحة.

وسبق أن اتخذت مصر في عام ٢٠١٢ قراراً جمهورياً، يُجدد سنوياً، بمساواة معاملة اللاجئين السوريين في مصر بمعاملة المواطن المصري نفسها فيما يتعلق بالخدمات الصحية، كما يُعفي الطلاب السوريين في جميع المراحل التعليمية (أساسي- جامعي) من الرسوم الدراسية، فضلاً عن أن الجامعات المصرية تقبل شهادات الثانوية العامة السورية بصرف النظر عن تاريخ الحصول عليها.

وأوردت مواقع الكترونية معارضة في تقرير نشرته أمس قصة لبنى اليوسف، وهي سورية مقيمة في القاهرة، وتخرجت في كلية الحقوق – جامعة القاهرة عام ٢٠١٩، ولكنها اضطرت للعمل في التسويق الإلكتروني.

الطلاب السوريون اللاجئون في مصر والحاصلون على الشهادات الجامعية من الجامعات المصرية يواجهون صعوبات كبيرة في تأمين فرص عمل بمجالاتهم الدراسية (عن الانترنت)

وأوضحت لبنى، أنها تأمل بالانتساب إلى نقابة المحامين والوقوف تحت قوس مرافعات القضاء، ولكنها صدمت بواقع القوانين المصرية التي تعاملها بوصفها سورية أجنبية، ولا يحق لها الانتساب إلى النقابة، على الرغم من حصولها على شهادتها في مصر.

وأمام هذا الواقع، قالت لبنى: «اضطررت أن أتجاوز حلمي والعمل في مجال التسويق عبر الإنترنت، وذلك من أجل تأمين مستقبلي، والمساعدة في إعالة أسرتي».

ويضع القانون المصري مبدأ «المعاملة بالمثل» شرطاً أساسياً للموافقة على عمل المحامي الأجنبي، المبدأ الذي يمنعه من الترافع أمام المحاكم والانضمام إلى النقابة، إضافة إلى منعه أيضاً من الأبحاث القانونية.

ولم يقتصر الأمر على طلاب الحقوق، إذ إن معظم الخريجين من جميع المجالات لم تتوافر لهم فرص عمل في مجالهم في قطاعات الدولة، ما يضطرهم إما أن يعملوا تحت اسم مصريين، وإما أن يتخلوا عن أحلامهم.

وعلى غرار لبنى، تخرج فاروق الحمصي في كلية طب الأسنان بجامعة طنطا، وواجه صعوبات في الحصول على تصريح مزاولة المهنة المؤقت واضطر بالتالي للعمل طبيب أسنان في مركز طبي تابع لأحد الأطباء المصريين، لأنه لم يتمكن من الحصول على تصريح لفتح عيادته الخاصة.

بدورها، أشارت السورية راما الحسن، التي تخرجت في كلية الأعلام – جامعة القاهرة في عام ٢٠١٩، إلى أنها لم تحصل على فرصة عمل إلى الآن رغم محاولاتها، وقالت: إنها لجأت إلى العمل في مجال التصوير بشكل حر من خلال صفحة أنشأتها على موقع «فيس بوك»، في محاولة لتأمين دخل خاص.

وفي السياق، فقد أصبحت الدراسات العليا بالنسبة للاجئين والوافدين السوريين أمراً صعباً، وذلك بسبب الرسوم «الباهظة» التي تفرضها الحكومة عليهم، وعلى الرغم من مجانية التعليم الجامعي، إلا أن الطالب السوري يعامل في مصر كالأجنبي في الدراسات العليا، ويجب عليه الدفع بالدولار أو الجنيه الإسترليني.

وقال يحيى الشيخ، الذي تخرج في كلية طب القصر العيني في القاهرة: «عندما تخرجت في كلية الطب كنت أريد أن ألتحق بالدراسات العليا، رغبت أن أختص بالجراحة العامة، ولكني أنتمي للطبقة المتوسطة، ولا أستطيع دفع تكاليف الدراسة».

وأضاف: «لم يكن لدي خيار إلا أن أعمل في مستشفيات الزمالة المصرية، أو أن أعمل تحت اسم طبيب مصري، إذ إن الدراسات العليا أصبحت حكراً على الأشخاص ذوي الدخل العالي، هم فقط من يستطيعون دفع هذه المبالغ التي تعتبر «باهظة» بالنسبة لي».

وكالات

قولاً واحداً

محمد نادر العمري

مقاومة الشعب الذي لن يهزم

لعل رئيس حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وطاقم فريقه الائتلافي من اليمين المتطرف والمتدينين، لم يكونوا يضعون في أسوأ توقعاتهم أن يواجهوا هذا الكم المتراكم من الضغوط والتحديات الداخلية والخارجية، إذ واجهت حكومة نتنياهو الوليدة التي لم تتجاوز الشهر من عمرها، ثلاثة تطورات بارزة، كان أولها رفض المستوطنين الصهاينة من العلمانيين هذه الحكومة المتدينة والخشية من تبني سياسات وقوانين من شأنها أن تغيب أي معالم للعلمانية لذلك في كل يوم كان هناك اتساع لحجم التظاهرات داخل الأراضي المحتلة، أما الضغط الثاني الذي يصنف على مستوى الصفعة، تمثل في اتخاذ المحكمة الدستورية العليا قراراً أجبرت من خلاله نتنياهو على إقالة رئيس حزب شاس أربيه درعي من وزارتي الداخلية والصحة بسبب إدانته في قضية تهرب ضريبي، أما الحلقة الثالثة من الضغوط التي ألقت بثقلها على التوازن الحكومي والأمني والعسكري الإسرائيلي تمثلت في الرد المقاوم على مجزرة جنين نهاية الأسبوع الفائت التي راح ضحيتها ١٠ شهداء من الفلسطينيين.

وعلى الرغم من الجريمة البشعة والمروعة التي ارتكبتها هذه الحكومة عبر مؤسساتها الأمنية والعسكرية في اعتقاد منها أنها تستطيع تصدير أزمتها الداخلية أو ترجمة التصريحات الانتخابية لأركانها المتطرفين ميدانياً، إلا أن نتائجها جاءت عكسية بالكامل من حيث التداعيات المتمثلة بردة الفعل المقاوم على الصعيدين الشعبي والمنظم، وكذلك من حيث التوقيت، لتحكم الخناق وتزيد من تكبيل هذه الحكومة بحقل من الألغام.

إذ في القراءة الاستراتيجية للرد المقاوم سواء من حيث إطلاق الصواريخ من قطاع غزة المحاصر باتجاه عسقلان، أو من خلال العمليتين الفدائيتين التي شهدتهما كل من القدس وسلوان، وما تلا ذلك من عمليات إطلاق نار مختلفة، كل ذلك رسخ مجموعة من الحقائق والثوابت الاستراتيجية التي يسعى الشعب الفلسطيني بالدرجة الأولى قبل الفصائل والسلطة إلى تكرسها:

١- أي حكومة إسرائيلية مهما وصلت لدرجة التطرف والعنصرية وتبنت توجهات فاشية، فستواجه بالمقاومة بمختلف أشكالها، وهي قناعة تتبلور يوماً بعد يوم مع تزايد تطرف الحكومات وأركانها العنصريين.

٢- الثابت الثاني يتجلى في أن ما تحقق بمعركة «سيف القدس» من قواعد الاشتباك لا تراجع عنه تحت أي ظرف وأي ضغط وأي مساومة وأي تهديد، والرد بالنار على النار، هو ضروري لتكبيل الحكومات الصهيونية ووضعها بين خيارين: إما المواجهة المفتوحة وتحمل التبعات والتداعيات، وإما ضبط التطرف.

٣- الثابت الثالث يتمثل في أن الحصار الممارس على الشعب الفلسطيني ومقاومته، يدفعهم للبحث عن ابتكار وسائل مقاومة وإن كانت بأدوات بسيطة، ولكن من شأنها أن تحدث آثاراً مؤلمة إن تم اختيار التوقيت والمكان الصحيحين بعناية.

٤- الثابت الرابع يتعلق بالشعب الفلسطيني ولاسيما الفئة الشابة التي تعد من الجيل ما بعد الثالث للنكبة، إذ إن هذه الفئة وبغض النظر عن وجود خلفيات حزبية أو أيديولوجية لها، فإنها تقدم على عمليات فدائية واستشهادية بطولية بعيداً عن الحسابات السياسية الداخلية أو المناكفات أو تأثير المرجعيات الإقليمية لبعض الفصائل المقاومة للأسف.

٥- الحقيقة الخامسة تتمثل في وجود بنك أهداف كبير للمقاومين الذين يسعون لعمليات فدائية فردية أو للمقاومة التي تركز جهدها على أوجاع العدو، والمتابع لسلسلة العمليات المقاومة التي حصلت في مستوطنة «نيفيه يعقوب» في القدس المحتلة وبعد ذلك في سلوان، يصل لنتيجة أنها ليست فقط ضربة موجعة لحكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة، بل لمؤسسات الكيان الغاصب واستخباراته الأمنية والعسكرية، فضلاً عن أن العمليات الفدائية الفردية أكدت أكثر من مفارقة، أبرزها يدور في مجالين: الأول أن دموع الأمهات في جنين تحولت لزغاريد في اليوم التالي بعد عملية القدس، وأن تفاخر حكومة الاحتلال بمجزرة جنين تحولت لضغط استيطاني عبرت عنه مظاهر الخوف والرعب التي انتشرت في صفوف هؤلاء المستوطنين.

هذه الحقائق وغيرها قد تدفع نتنياهو وحكومته التي تغرق في مستنقع الأزمات، للمحاولة في الاستعانة بإجراءات داخلية تمس الأسرى وذويهم أو أهالي الاستشهاديين، لتخفيف حجم الضغوط عليها عبر اتخاذ قرارات تتمثل في حرمان الأسرى من لقاء أسرهم أو سحب الإقامة منهم أو تهجيرهم واتباع الإعدامات الميدانية من الجهات الأمنية أو المستوطنين بذريعة حماية النفس بعد دعوة هذه الحكومة للمستوطنين بحمل السلاح، وكذلك تكثيف الاستيطان مقابل هدم المنازل وسرقة الحقوق من دون إغفال تشكيل التنظيمات المتطرفة وتسليحها وتقديم الحصانة لها، إلى جانب الضغط على السلطة الفلسطينية وبعض الدول العربية للمساهمة في تخفيف حجم الكوارث الهاطلة على هذه الحكومة.

بالعموم ما زالت الساحة الفلسطينية مفتوحة على جميع الخيارات بما في ذلك خيار المواجهة الشاملة والمفتوحة، ليس فقط مع قطاع غزة بل حتى داخل الأراضي المحتلة في القدس والضفة الغربية، وهذه المواجهة قد تتدحرج لتشمل النظام الإقليمي ولاسيما بعد العبث الصهيوني في الأمن القومي الإيراني عبر استهداف منشآت عسكرية بمحافظة أصفهان، تلاها استهداف ثلاث قوافل محملة بالغذاء في منطقة البوكمال السورية، إذ يعد هذا الخيار متوقفاً على الفعل ورد الفعل ومدى قدرة حكومة نتنياهو على تلقي الصفعة وسكوتها عنها عبر نزولها من أعلى الشجرة أو تفضيلها للمواجهة.

إلا أن الوجع الفلسطيني يتوقف على ثلاث نقاط أساسية:

أولها غياب الاصطفاف الوطني واستمرار الخلافات ما بين السلطة والفصائل الفلسطينية وعدم وصول جميع القوى السياسية لمرتبة التقدير السياسي والوطني المقاوم لتضحيات الشعب الفلسطيني.

ثانيها ضرورة توحد الجبهات ليس على مستوى الخريطة الجغرافية الفلسطينية بل ضمن الفصائل أيضاً وعدم ترك الشعب الفلسطيني أو فصيل مقاوم وحده في دائرة المواجهة كما حصل مؤخراً نهاية العام الفائت.

ثالثها حجم الإدانة العربية المؤسفة ليس لجريمة مخيم جنين بل لعملية القدس المقاومة، وهو ما من شأنه أن يبعث رسالة دعم لهذه الحكومة المتطرفة وأركانها الفاشية من التوغل في العمليات العدوانية واعتبار هذه الإدانات بمنزلة الفتوى العربية للسياسات الصهيونية لذبح الشعب الفلسطيني.

معوقات المصالحة لا توقف الحوار ورفع مستوى التواصل.. والكرة في ملعب إدارة أردوغان

انعطافة أنقرة مستمرة والتطبيع مع دمشق رهن خطوات الأولى

حلب- خالد زنكلو

باب الهوى
BAB ALHAWA
إدلب
IDLEB
أريحا
ARIHA
حلب
ALEPPO

مصادر تركية تتوقع استمرار السعي لفتح المعابر والطريق الدولية بين حلب اللاذقية «M4» (عن الانترنت)

قالت مصادر متابعة لملف المصالحة السورية- التركية: إن انعطافة أنقرة باتجاه دمشق خلال الأشهر الماضية، بعد قطيعة دامت زهاء ١٠ سنوات، مستمرة في المرحلة المقبلة، بدليل استمرار رغبة الأولى في استمرار الحوار مع الثانية وبذل جهود للارتقاء به مستقبلاً، إلا أن تحقيق نتائج مرضية في مسار التطبيع رهن بالخطوات التي ستبذلها العاصمة التركية.

وأوضحت المصادر لـ«الوطن»، أن تطبيع العلاقات السورية- التركية ودفع الحوار بينهما من الشقين الأمني والدفاعي إلى السياسي مقرون بخطوات أنقرة المستقبلية وتلبيتها للمطالب السورية المحقة، وأن ذلك ليس إصراراً روسياً فقط بل رغبة تركية بالدرجة الأولى، جسدتها تصريحات مسؤولي إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ومن أعلى الهرم، تلبية لمتطلبات ومصلحة الدولة التركية.

وتوقعت المصادر استمرار استدارة العاصمة التركية نحو نظيرتها السورية بعد الانتخابات التركية التشريعية والرئاسية، المزمع إجراؤها في ١٤ أيار القادم، في حال فوز حزب «العدالة والتنمية» الحاكم وبقاء أردوغان في السلطة لدورة انتخابية جديدة.

وربطت محاولات ومساعي مسؤولي أنقرة لإحراز تقدم مع دمشق إلى قرار اتخذته إدارة أردوغان والحزب الحاكم مطلع ٢٠٢١ بتعديل العلاقة مع دمشق بشكل جذري، على خلفية المعطيات والتبدلات السياسية الإقليمية والدولية حيال الأزمة السورية، وفشل الإدارة التركية في تحقيق أي من أهدافها وانعكاس سياستها بخصوص الأزمة السورية بشكل سلبي على الداخل التركي، لجهة تحمل أعباء كبيرة من استضافة اللاجئين السوريين على الاقتصاد والعملة التركية، عدا التكاليف الباهظة لدعم فصائل أنقرة ومن دون جدوى أو طائل، بدليل دوام تهديد الأمن القومي التركي.

المصادر توقعت أن يتم البت، وفي التوقيت المناسب، في المسائل ذات الاهتمام والمصلحة المشتركة للبلدين، وفي إطار سياق بوادر «حسن النية» لتمتين وتعزيز الثقة التي افتقدتها علاقاتهما من جراء غزو تركيا لأراض سورية ودعم الإرهاب فيها، وخصوصاً فتح الطرق الدولية مثل طريق حلب اللاذقية «M4» والمعابر التي تصل مناطق سيطرة فصائل أنقرة وتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي بمناطق سيطرة الحكومة السورية.

ورأت أن معوقات المصالحة في الوقت الراهن، ومنها معارضة الإدارة الأميركية للتقارب القائم، لن تعوق أو توقف الحوار بين البلدين، إذ تعمل إدارة أردوغان باستمرار وبدفع من موسكو على رفع مستوى التواصل مع القيادة السورية، وتأمل بتحقيق انفراج سياسي بلقاء وزيري خارجية البلدين قريباً، بعد تحقيق تقدم في المجالين الأمني والدفاعي.

وبين المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن في تصريح أمس أنه حتى الآن لم يتم تحديد لا المكان ولا التاريخ للقاء وزيري الخارجية السوري والتركي، وأضاف: «ربما سيعقد هذا الشهر، لكن لا يوجد قرار محدد، ومع ذلك يمكننا أن نتوقع أن يعقد مثل هذا الاجتماع في غضون الأسابيع القليلة المقبلة». ويؤشر ذلك إلى رغبة واستعجال إدارة أردوغان بتحقيق تطبيع دبلوماسي مع القيادة السورية، لما له من أهمية في دفع عجلات المصالحة إلى الأمام.

سيناتور أميركي دعا بلاده والاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على تركيا

أنقرة: سعداء بمشاركة إيران في مفاوضات التطبيع مع دمشق

أعربت أنقرة عن ارتياحها لإشراك إيران في المفاوضات الجارية بمشاركة موسكو، بشأن تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق، مشيرة إلى إمكانية عقد لقاء بين وزيري خارجية البلدين في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، على حين أكد سيناتور أميركي أنه يتعين على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي النظر في فرض عقوبات على تركيا.

ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن، قوله: «يسعدنا أن إيران ستنضم إلى هذه العملية (مفاوضات تقارب أنقرة من دمشق)، إيران طرف مهم، أعتقد أنها ستكون قادرة على المساهمة في هذه العملية».

وشدد قالن على أن مشاركة إيران في عملية التفاوض التي تتم بوساطة روسية ستجعل الأمر أسهل. ونوه بأن تركيا، تتحدث في إطار هذه العملية عن ضمان أمن حدودها، وتحييد التهديد الإرهابي لها، وعودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم عودة كريمة وآمنة.

وحول موعد الاجتماع بين وزيري الخارجية السوري والتركي أشار قالن إلى أنه لم يتحدد في الوقت الحالي، قائلاً: «حتى الآن لم يتم تحديد المكان ولا التاريخ، ويعمل وزراء الخارجية في هذا الاتجاه، ربما سيعقد هذا الشهر، لكن لا يوجد قرار محدد، ومع ذلك، يمكننا أن نتوقع أن يعقد مثل هذا الاجتماع في غضون الأسابيع القليلة المقبلة».

وأول من أمس ذكر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن روسيا ترى من المنطقي أن تشارك إيران في اتصالات جديدة بشأن تسوية بين تركيا وسورية، وقد تم التوصل إلى اتفاق مبدئي بشأن هذه المسألة.

من جهة ثانية، نقلت وكالة «الأناضول» عن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، قوله في رده على سؤال حول تعرض قاعدة عسكرية تركية شمال العراق للاستهداف: إن جيش بلاده يرد بالمثل على أي اعتداءات تستهدف قواعده.

وأشار أكار إلى أن الجيش التركي يواصل مكافحة «الإرهاب في بؤره بشمال سورية والعراق، بعزم ومن دون هوادة، وأنه سيستمر في ذلك حتى القضاء على آخر إرهابي».

في الغضون، نقلت وكالة «هاوار» الكردية عن السناتور الأميركي فان هولين قوله خلال إحدى فعاليات «Al-Monitor PRO»: إن تركيا كانت شريكاً مهماً لحلف شمال الأطلسي «الناتو» في الماضي، لكنه انتقد الحكومة التركية بشأن مجموعة متنوعة من القضايا الحالية، بما في ذلك التهديدات بغزو شمال سورية.

وأشار هولين إلى أنه يتعين على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي النظر في فرض عقوبات على تركيا إذا أحبط رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان ترشيح السويد لعضوية «الناتو»، وقال: «نحن بحاجة إلى العمل بتنسيق أكبر مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي والنظر، على الأرجح، في أنواع مختلفة من العقوبات إذا استمر أردوغان في منع دخول فنلندا والسويد إلى الناتو».

وأوضح، أن تركيا لن تتلقى طائرات مقاتلة أميركية من طراز F16 من الولايات المتحدة في حالة عدم انضمام السويد وفنلندا إلى حلف الناتو.

وكالات

مخرجات لقاء شكري ولافروف.. توافق مصري مع السياسة الروسية حيال سورية

توافق روسي مصري فيما يتعلق بالأوضاع في سورية بدا واضحاً خلال اجتماع وزيري خارجية روسيا سيرغي لافروف ومصر سامح شكري في موسكو أول من أمس (عن الانترنت)

توافق روسي مصري فيما يتعلق بالأوضاع في سورية بدا واضحاً من خلال مخرجات اجتماع وزيري خارجية البلدين لجهة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية ورفض تنفيذ أي عمليات عسكرية فيها وعدم التدخل في الشؤون السورية.

وحسب مواقع إعلامية معارضة، فإن اجتماع وزيري خارجية روسيا سيرغي لافروف ومصر سامح شكري في موسكو أول من أمس نتجت عنه تصريحات تؤكد على توافق الرؤية المصرية مع السياسة الروسية في سورية، أبرزها رفض تنفيذ عمليات عسكرية على الأراضي السورية، في إشارة إلى التهديدات التركية باحتمال شن عدوان بري جديد في عمق الأراضي السورية بذرائع واهية.

وفي السياق، نقلت صحيفة «اليوم السابع» في موقعها الإلكتروني عن شكري قوله في مؤتمر صحفي مشترك مع لافروف عقب جلسة مباحثات في العاصمة الروسية: «تناولنا الأوضاع في سورية وأهمية الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وعدم التدخل في الشأن السوري».

وأضاف شكري: «أكدنا أنا ونظيري الروسي على رفض وجود قوات أجنبية في سورية أو تنفيذ عمليات عسكرية على الأراضي السورية تتعارض مع مقررات الشرعية الدولية».

وتابع: «سيجري التواصل مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون، لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ ونعمل من خلال شركائنا ومنهم روسيا للوصول إلى وضع يحافظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها».

ولفتت المواقع الإعلامية المعارضة إلى أن زيارة شكري إلى موسكو جاءت غداة لقاء أجراه مع نظيره الأميركي أنتوني بلينكن في القاهرة وبعد اجتماعه مع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان في الرياض منتصف الشهر الماضي، حيث أكد الطرفان المصري والسعودي في بيان مشترك أن «البلدين شددا على رفضهما أي تهديدات بعمليات عسكرية تمس الأراضي السورية، وتروّع الشعب السوري».

وجاء في البيان أن «الطرفين اتفقا على ضرورة دعم الحفاظ على استقلال سورية ووحدة أراضيها، ومكافحة الإرهاب، وعودة اللاجئين والنازحين، والتوصل لحل سياسي للأزمة القائمة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤».

وتسارعت التطورات السياسية فيما يتعلق بالأوضاع في سورية مع حديث إدارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان عن نيتها التقارب مع دمشق وخطوات اتخذتها أنقرة بهذا السياق ولاسيما بعد الاجتماع الثلاثي الذي عقده وزير الدفاع علي محمود عباس ونظيراه الروسي سيرغي شويغو والتركي خلوصي أكار في موسكو اواخر كانون الأول الماضي، ووسط أنباء تتحدث عن عقد لقاء قريب يجمع سورية وروسيا وتركيا، قد تنضم إليه إيران بعد إعلان لافروف عن الاتفاق على مشاركتها في عملية «تسوية الأوضاع» بين دمشق وانقرة.

وخلال المؤتمر الصحفي المشترك مع شكري في موسكو، قال لافروف: «ركزنا خلال المباحثات التي أجريناها على أهمية الحفاظ على وحدة أراضي سورية وسيادتها، واحترام حقوق مواطنيها في تقرير مصيرهم ومصير دولتهم».

وأكد لافروف، أن موسكو تدعم اهتمام رئيس الإدارة التركية في تسوية وتطبيع الأوضاع بشكل عام بين الجارتين تركيا وسورية، وأعلن أنه «تم التوصل إلى اتفاقية تهدف إلى مشاركة إيران في هذه العملية»، معتبراً أنه «من المنطق أن تكون الاتصالات القادمة المخصصة لتطبيع العلاقات التركية السورية بوساطة من روسيا وإيران».

وكالات

أكثر من مئتين من النخب العراقية يطالبون بكسر الحصار على سورية

طالب ٢١١ أديباً وشاعراً وفناناً وإعلامياً عراقياً حكومة بلادهم بكسر الحصار الغربي الجائر المفروض على سورية.

وذكرت النخب العراقية في نداء موجه إلى الرئيس عبد اللطيف رشيد ورئيس الوزراء محمد شياع السوداني ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، أن استمرار العدوان الإرهابي الدولي على سورية مع حصار ظالم جائر طال رغيف الخبز وحبة الدواء وبذرة الزرع ومادة الصنع الخام، فاقم معاناة أهلنا في سورية جراء سرقة نفطها وقمحها من قبل الاحتلال الأميركي الفاشي ومنع وصول الإمدادات النفطية إلى موانئها، وذلك حسب وكالة «سانا».

وطالب الموقعون على النداء، بإمداد سورية بالنفط الخام والقمح على نحو سريع وعاجل وكسر الحصار الجائر المفروض عليها ومنع الاحتلال الأميركي من تهريب النفط والقمح السوريين عبر الأراضي العراقية.

وقال منسق الحملة العراقية لكسر الحصار على سورية الأديب والإعلامي عبد الرضا الحميد: إن «هذه الحملة تأتي وفاء لدين سورية العظيم لدى جميع العراقيين إذ استقبلت سورية كل هجرات العراقيين إليها وفي مختلف العهود السياسية وتعاملت معهم كالسوريين واقتسمت معهم رغيف الخبز وحبة الدواء على حد سواء».

وأضاف: إن «الوفاء لصاحب السبق الجميل خصلة من أهم خصال الرجولة ومعنى من أعلى معانيها»، مشيراً إلى أن الحملة العراقية لكسر الحصار على سورية بدأت حراكاً سياسياً وجماهيرياً وميدانياً لتحقيق أهدافها.

وكالات

تزامنت مع تصاعد الخلافات بين الميليشيا وتركيا

ضربات جوية تستهدف معسكراً لـ«أحرار الشام» شمال حلب

الوطن - وكالات

تعرض المعسكر الرئيس التابع لميليشيا «حركة أحرار الشام -الإسلامية»، المدعومة من تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، في محيط منطقة عفرين شمال حلب لضربات جوية عدة نفذتها طائرة مسيّرة، ما أسفر عن وقوع قتلى وجرحى.

وتزامن الاستهداف مع التوتر الحاصل بين أنقرة و«أحرار الشام» على خلفية استمرار رفض الأخيرة الامتثال للأوامر التركية المتعلقة بتسليم ما يسمى «الشرطة العسكرية» إدارة معبر «الحمران» الخاضع لسيطرة الميليشيا.

ونقل موقع «أثر برس» عن مصادر محلية من منطقة عفرين أن طائرة مسيّرة لا تزال مجهولة الهوية، أطلقت قنابلها مع حلول الساعة الثانية والنصف فجر أمس، باتجاه معسكر «أحرار الشام» الواقع في محيط مدينة عفرين، ما أدى إلى وقوع انفجارات ضخمة سمع دويها في أنحاء مختلفة من المنطقة، أعقبها تصاعد للنيران من داخل المعسكر المستهدف.

وأشار الموقع إلى أن المعلومات الواردة تحدثت عن وقوع قتلى وجرحى بين صفوف مسلحي «أحرار الشام»، حيث شوهدت سيارات عدة تخرج من المعسكر بسرعة كبيرة وتتجه إلى مشفى مدينة عفرين، إلا أن المصادر لم تتمكن من تحديد حجم الخسائر البشرية في ظل التكتم الكبير والاستنفار الأمني الذي فرضه مسلحوها في المدينة عقب الاستهداف.

وتزامن هذا الاستهداف مع التوتر الحاصل بين أنقرة و«أحرار الشام» على خلفية استمرار رفض الأخيرة الامتثال للأوامر التركية المتعلقة بتسليم «الشرطة العسكرية» الموالية لأنقرة إدارة معبر «الحمران» الخاضع لسيطرة الميليشيا، والذي يفصل بين مناطق سيطرة الاحتلال التركي و«أحرار الشام» في جرابلس من جهة، ومناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» في منبج من جهة ثانية.

واستعر الصراع مؤخراً بين أنقرة و«النصرة» الداعمة لـ«أحرار الشام» حول أحقية إدارة معبر «الحمران»، وتطور إلى تصفية القيادي في الميليشيا المدعو صدام الموسى الملقب بـ«أبو عدي» في قرية الحدث بريف مدينة الباب قبل أيام، وهو أحد أهم حلفاء متزعم «النصرة» الإرهابي المدعو أبو محمد الجولاني.

وفي التاسع عشر من الشهر الماضي قالت مصادر محلية في جرابلس لـ«الوطن»: إن تنظيم «النصرة» دفع من إدلب برتل عسكري ضخم باتجاه «الحدث» وعلى متنه أكثر من ٣٠٠ إرهابي بذريعة تقديم واجب العزاء بمقتل حليفه «أبو عدي»، الأمر الذي أدى إلى استنفار فصائل أنقرة وما يسمى «الشرطة العسكرية» على طول مسار طريق الرتل، وخصوصاً في إعزاز وجرابلس ومنطقة المعبر، خشية من احتلال المنطقة من «النصرة» لتثبيت وجوده فيها ونقل إدارييه إلى المعبر، بحجة حماية حلفائه في «أحرار الشام»، التي تشمل معها ما يسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» في إدلب والأرياف المجاورة لها.

وسبق أن أوعزت إدارة أردوغان إلى ما يسمى «الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الائتلاف» المعارض، المدعومة منها، باستلام معبر «الحمران» من «أحرار الشام»، وذلك بموجب مخرجات اجتماع غازي عنتاب مطلع تشرين الثاني الفائت بين الاستخبارات التركية ومتزعمي فصائل ما يسمى «الجيش الوطني» التابع لأنقرة، غير أن «أحرار الشام» رفضت تسليمه حتى اليوم مدفوعة بوعود «النصرة» لحمايتها، بعدما آزرها التنظيم في اشتباكاتها مع ميليشيا «الفيلق الثالث» المدعومة من تركيا في حزيران الماضي، التي أدت إلى سيطرة «النصرة» على مدينة عفرين.